مذكرة معلومات

UNCTAD/PRESS/IN/Doha/2012/005*
Original: English

إطلاق منتدى الأمم المتحدة حول معايير الاستدامة قريباً

المنتدى يهدف إلى مساعدة الدول النامية ليس فقط على مواجهة تحدي التوجه نحو تطبيق معايير الاستدامة الطوعية الاجتماعية والبيئية وغيرها وإنما أيضا الاستفادة من هذا التوجه

الدوحة، 26 ابريل 2012: تم إبلاغ الوفود المشاركة في مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر الأربعاء بأنه سيتم قريباً إطلاق منتدى الأمم المتحدة حول معايير الاستدامة.

وقد أصبحت معايير الاستدامة الطوعية أو ما يسمى ب "المعايير الخاصة" المتعلقة بالصحة والسلامة في مكان العمل، وقضايا البيئة والقضايا الاجتماعية وتلك المتعلقة بالرفق بالحيوانات، مسألة مهمة في التجارة الدولية وفي نشر استراتيجيات التنمية المستدامة.

وقد اجتمعت خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة هي الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز التجارة الدولي، ووضعت خطة لإطلاق منتدى الأمم المتحدة لمعايير الاستدامة الطوعية.

وسيشكل المنتدى منصة لتقديم المعلومات والتحليلات والمساعدات في مجال القدرات بشأن تطبيق هذه المعايير، وسيتم التركيز بشكل خاص على قيمة هذه المعايير بوصفها أدوات تتمكن من خلالها الدول النامية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة إنتاجها وصادراتها من المنتجات المستدامة. وسيعالج المنتدى كذلك العوائق المحتملة أمام التجارة أو التنمية التي يمكن أن تخلقها هذه المعايير بتركيز خاص على تأثيرها على المنتجين الصغار والدول الأقل نمواً.

*للاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit,+41 22 917 5828, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

وتهدف "معايير الاستدامة الطوعية" إلى تشجيع الحوار وتبادل المعرفة وتوفير منبر لصانعي السياسة في الدول النامية للدخول في حوار مع مجموعات مستهدفة في قطاعات الأعمال والأبحاث وكذلك مع المنظمات غير الحكومية. ومن بين أهداف المنتدى كذلك معالجة الاحتياجات التحليلية والمعلوماتية حتى تصبح "معايير الاستدامة الطوعية" وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة للدول النامية وفي الوقت نفسه تقليص التكاليف المترتبة على تطبيق مثل هذه المعايير خاصة على المنتجين الصغار والدول الأقل نمواً.

وستتركز النشاطات على المجالات الرئيسية التالية: "ما وراء حوكمة" المعايير الخاصة؛ التغلب على نقاط الضعف في الدول النامية في المجالات الفنية والإنسانية والمؤسساتية والبنى التحتية والمرتبطة بتطبيق معايير الاستدامة الطوعية؛ وضع سياسات داعمة وتحقيق الانسجام والتناغم بين هذه السياسات؛ وتقوية الحوارات والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

تزايد تحكم معايير الاستدامة الخاصة في الأسواق المتسارعة التطور

تتألف معايير الاستدامة الطوعية (الخاصة) من متطلبات غالبا ما تعرف ب"خصائص اعتماد" منتج مثل الصفات التي لا يستطيع التاجر أو المستهلك التحقق منها من خلال تفحص المنتج. وترتبط العديد من معايير الاستدامة الطوعية بصفات يعرفها المستهلكون (مثلا: منتجات عضوية أو منتجات تجارة عادلة)، وقد تؤدي بعض هذه الصفات إلى ارتفاع أسعار بعض السلع. إلا أن العديد من هذه المعايير متعارف عليه بين الشركات ولا يمكن للمستهلك أن يراها. ومثال على ذلك معيار GlobalGAP للأغذية التي تباع في محلات السوبرماكت الكبيرة.

والجدير بالذكر أن "معايير الاستدامة الطوعية" ليست ظاهرة تتعلق حصرا بالدول المتقدمة، ولكن ونظراً إلى سلاسل الإمدادات التي تزداد عولمة، فإن المستهلكين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يريدون أن تطابق السلع والخدمات التي يشترونها متطلبات صحة وسلامة معينة (فيما يتعلق بخصائص المنتج)، من جهة، ومعايير البيئة والاستدامة الاجتماعية الخاصة بطرق إنتاج السلع والخدمات المشتراة من جهة أخرى. وتقليديا كانت الحكومات تستجيب لمثل هذه القوى بتطوير السياسات ووضع الأنظمة والمتطلبات الفنية التي يعيبها أنها مقصورة على خصائص المنتج كما أنها صعبة التطبيق بسبب افتقارها إلى القدرات المؤسساتية والفنية للقيام بذلك. ومن هنا فإن النهج الطوعي الخاص هو أحد البدائل لذلك. وانطلاقاً من هذه الخلفية، فإن المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة، بدأت تلعب دوراً جديداً في تطوير معايير الاستدامة الطوعية وقوانين السلوك حول طرق الإنتاج والمعالجة، وأولت أهمية خاصة لتأثيراتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي فإن معايير الاستدامة الطوعية هي محرك للتغيير.

وقد أصبحت "معايير الاستدامة الطوعية" في عدد من القطاعات من حقائق السوق. وتطبق هذه المعايير في أغلب الأحيان --فيما يتعلق بالكمية ومستوى التطور وتعدد الأبعاد-- في قطاعات الأغذية والزراعة خاصة على المنتجات والمشروبات الطازجة، والتي يمكن أن تعتبر مثالا تقتدي به باقي القطاعات التجارية. كما تعتبر هذه المعايير مهمة كذلك في قطاعات النسيج والملابس والسلع الكهربائية والالكترونية. وبدأت تظهر معايير "بصمة الكربون" كمعايير مهمة جديدة خاصة في المجالات والقطاعات التي تكون فيها "أفضل" او "ثاني أفضل" أدوات تسعير الكربون غير عملية وصعبة التبني.

ورغم أن تطبيق معايير الاستدامة الطوعية لا يزال الاستثناء وليس القاعدة، إلا أنه أصبح يلعب دوراً متزايد الأهمية في التجارة بين الجنوب والجنوب، وحتى في مسألة إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية. ومن بين الأمثلة الرئيسية على ذلك التجارة بين دول أسيا في الأغذية الطازجة والخضروات وأسواق الأغذية الطازجة المحلية في تايلاندا وماليزيا.

معايير الاستدامة الطوعية (الخاصة) تثمل تحدياً للدول النامية

بشكل عام تطورت معايير الاستدامة الطوعية بشكل أسرع من تطور المتطلبات التنظيمية. فهي دائمة التغير. ومع مرور الوقت، أصبحت هذه المعايير أكثر تشدداً وتعقيدا كما أصبحت متعددة الأبعاد (أي أنها تتعامل مع العديد من القضايا). وإضافة إلى ذلك، فإنه يتعين، وبشكل متزايد، تطبيق العديد من هذه المعايير لدخول منتج معين إلى السوق بطريقة فعالة. وهذا يعقد بشكل كبير تطبيق هذه المعايير، ويرفع تكاليف الاختبار والاعتماد. ونتيجة لذلك، فإن هذه المعايير تنحو إلى إبراز نقاط الضعف القائمة في القدرات على مستوى المنتج في الدول النامية، مثل القدرات الفعلية والمؤسساتية وعدم كفاية القدرات، وتناسق السياسة، والحوار بين القطاعين العام والخاص. وبالتالي فإن معايير الاستدامة الطوعية يمكن أن تزيد من خطر تهميش المنتجين الصغار والدول أو المناطق الفقيرة، وخاصة الدول الأقل نمواً. وإضافة إلى ذلك فإن المسؤولين في الدول النامية يخشون أن تقوض هذه المعايير المكاسب التي تحققت بصعوبة والتقدم الذي تم إحرازه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للعوائق الفنية والصحة النباتية.
ولا يزال العديد من صانعي السياسة البارزين في الدول النامية ينظرون إلى هذه المعايير على أنها مسألة فنية بدلا من اعتبارها مسألة سياسة إستراتيجية. ولكن هذه المعايير تعتبر مسألة "استيعاب" للتكاليف البيئية والاجتماعية؛ ونشر طرق الإنتاج والاستهلاك المستدام (بما في ذلك فرص لاستخدام الطاقة/المواد/الموارد بكفاءة وعمليات توفير التكلفة المرتبطة بها)؛ وبناء تنافسية مستدامة في الأسواق المتنامية والمربحة. وقد شهدت معظم الأسواق المستدامة معدلات نمو كبيرة في السنوات الأخيرة.

المساعدة التي يقدمها منتدى الأمم المتحدة لمعايير الاستدامة الطوعية

لمعالجة الوضع الحالي للسوق فيما يتعلق بمعايير الاستدامة الطوعية، ولنشر الجوانب التنموية لهذه المعايير وفي الوقت ذاته تجنب الآثار السلبية المحتملة لها على سلاسل الإمدادات العالمية والمالكين الصغار، فإنه من المهم دراسة هذه المعايير بعناية لتقييم تناسبها مع المخاطر (الحقيقية وليس المتوقعة) التي يفترض أن تعالجها، كما أن من المهم أن تكون قائمة على أساس علمي وأن يتم توزيع عبء تطبيقها بشكل عادل وأن يتم تطوير إطار سياسات لتعظيم فوائد هذه المعايير وفي الوقت نفسه الحد من أية تأثيرات سلبية يمكن أن تنتج عنها. وفي هذا السياق، تحتاج الدول النامية إلى الدعم في وضع سياسات فعالة بخصوص هذه المعايير تهدف إلى جعلها وسيلة لتحقيق أهداف استدامة معينة والمساهمة فيها (وهذا هو السبب وراء استخدام أموال من الحكومات والمانحين لتطبيق هذه المعايير) وكذلك تطوير استراتيجيات وطنية متناغمة تتعامل مع هذه المعايير على أنها تطبيق لأولويات تنموية واستراتيجيات القضاء على الفقر. وسيقدم المنتدى المساعدة بشأن هذه القضايا.

*** ** ***